خلاصة المذكرة حول النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة لسنة 2024

تبرز المذكرة حول النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة المصاحبة لقانون المالية لسنة 2024، الدور الجوهري الذي تلعبه ميزانية التكاليف المشتركة في مساندة ودعم السياسات الاجتماعية، وكذا في تفعيل الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع المهيكلة.

I- ميزانية التسيير للتكاليف المشتركة: أداة لمساندة ودعم السياسات الاجتماعية

تتميز اعتمادات فصل التسيير للتكاليف المشتركة بهيمنة النفقات ذات الطابع الاجتماعي، ولا سيما تلك المتعلقة بتغطية تكاليف المقاصة وتحمل آثار الإجراءات المواكبة، بما في ذلك، على الخصوص، دعم قطاع النقل الطرقي، بالإضافة إلى تلك المرتبطة بأنظمة التقاعد التي يدبرها الصندوق المغربي للتقاعد وبالمساهمة في تمويل ورش تعميم الحماية الاجتماعية.

وقد بلغت الاعتمادات المفتوحة لهذا الفصل، برسم سنة 2022، ما قدره 59.570 مليون درهم، وذلك باحتساب مبلغ 31.000 مليون درهم يمثل الاعتمادات الإضافية التي تم فتحها بموجب مرسوم والمخصصة للنفقات المتعلقة بدعم أثمنة الاستهلاك والإجراءات المواكبة (29.000 مليون درهم) وكذا بالصندوق المغربي للتقاعد (2.000 مليون درهم).

وإلى غاية 31 ديسمبر 2022، بلغت الاعتمادات الملتزم بها برسم الفصل المذكور ما مجموعه 59.021,78 مليون درهم، أي بنسبة تنفيذ تقدر بـ 99,08%.

وعلاوة على ذلك، تم فتح اعتمادات إضافية بمبلغ 731,93 مليون درهم على مستوى فصل التسيير للتكاليف المشتركة لسنة 2022، ناتجة عن اقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، وذلك لتمويل العمليات المتعلقة بتحمل جزء من العجز المالي المسجل في قطاع الماء (300 مليون درهم)، وبتسديد النفقات المتعلقة بنقل الطلبة المنحدرين من الأقاليم الجنوبية للمغرب (201,93 مليون درهم) وكذا بتنظيم مناسبات كبرى بمختلف عمالات وأقاليم المملكة (200 مليون درهم).

بالنسبة لسنة 2023، بلغت الاعتمادات المسجلة في فصل التسيير للتكاليف المشتركة، ما قدره 42.104,40 مليون درهم، مع احتساب اعتمادات إضافية بمبلغ 3.430 مليون درهم مفتوحة بمرسوم ومخصصة لمواجهة آثار التضخم على القدرة الشرائية للمواطنين (3.300 مليون درهم) وكذا لتنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة 2023-2026 (130 مليون درهم).

وقد بلغت الاعتمادات الملتزم بها برسم هذا الفصل إلى غاية فاتح يونيو 2023، حوالي 20.095,21 مليون درهم، أي بنسبة تنفيذ تقدر بـ 47,73%.

بالإضافة إلى ذلك، تم الرفع من الاعتمادات المفتوحة برسم فصل التسيير للتكاليف المشتركة لسنة 2023، خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير وإلى غاية فاتح يونيو 2023، بمبلغ قدره 4.000 مليون درهم نتيجة فتح اعتمادات إضافية تتمثل في تسديدات من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المسماة "صندوق تضامن مؤسسات التأمين" (1.500 مليون درهم)، و"الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة" (1.500 مليون درهم)، وكذا "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"" (1.000 مليون درهم). وقد خصصت هذه الاعتمادات لتمويل ورش تعميم الحماية الاجتماعية.

II- ميزانية الاستثمار للتكاليف المشتركة: أداة لدعم تفعيل الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع المهيكلة

توجه الاعتمادات المسجلة بفصل الاستثمار للتكاليف المشتركة، أساسا، لإنجاز تحويلات مالية لفائدة بعض الحسابات الخصوصية للخزينة والمؤسسات والمقاولات العمومية، بالإضافة إلى تسديد مساهمة وزارة الاقتصاد والمالية في تمويل عدة مشاريع مهيكلة ذات طابع اقتصادي واجتماعي.

وقد بلغت الاعتمادات المبرمجة برسم هذا الفصل لسنة 2022، ما قدره 38.359 مليون درهم، أخذا بعين الاعتبار اعتمادات إضافية بمبلغ 7.500 مليون درهم، مفتوحة بمرسوم وموجهة لدعم بعض المؤسسات والمقاولات العمومية.

وإلى غاية متم السنة المالية 2022، بلغت الاعتمادات الملتزم بها برسم الفصل المذكور، ما مجموعه 37.299,50 مليون درهم، وذلك بدون احتساب المبالغ المدفوعة من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية، أي بنسبة تنفيذ تقدر بحوالي 97,24%.

علاوة على ذلك، تم الرفع من الاعتمادات المفتوحة برسم فصل الاستثمار للتكاليف المشتركة لسنة 2022 بـ 4.584,68 مليون درهم ناتجة عن فتح اعتمادات إضافية تتمثل في تسديدات من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المسماة "الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة" (2.584,68 مليون درهم)، و"صندوق تضامن مؤسسات التأمين" (1.000 مليون درهم)، و"حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة" (1.000 مليون درهم).

وقد خصصت هذه الاعتمادات الإضافية، على الخصوص، لتمويل العمليات المتعلقة بالتسديدات لفائدة الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"" (2.000 مليون درهم) واقتناء أسهم شركة وصال أبي رقراق من طرف وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق (997,86 مليون درهم) وكذا مساهمة وزارة الاقتصاد والمالية في تمويل برنامج إعادة إيواء الأسر قاطني دور الصفيح بعمالة الصخيرات – تمارة برسم سنة 2022 (566,82 مليون درهم).

فيما يتعلق بسنة 2023، بلغت الاعتمادات المفتوحة برسم فصل الاستثمار للتكاليف المشتركة، ما قدره 40.374,37 مليون درهم، أخذا بعين الاعتبار مبلغ 6.570 مليون درهم يمثل اعتمادات إضافية مفتوحة بمرسوم ومخصصة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب على شكل مخصصات من الرأسمال (4.000 مليون درهم) وكذا لتمويل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 (1.500 مليون درهم) ولتغطية

النفقات المتعلقة بتنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة 2023-2026 (1.070 مليون درهم).

وقد بلغت الاعتمادات الملتزم بها في إطار هذا الفصل، إلى غاية فاتح يونيو 2023، ما يناهز 20.842,17 مليون درهم، أي بنسبة تنفيذ تقدر بـ 51,62%.

فضلا عن ذلك، فقد تم فتح اعتمادات إضافية بما مجموعه 472 مليون درهم خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير وإلى غاية فاتح يونيو 2023، تتمثل في تسديدات من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المسماة "حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة" و"الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة".

III- توقعات ميزانية التكاليف المشتركة لسنة 2024

يبلغ حجم الاعتمادات المتوقعة بموجب مشروع قانون المالية لسنة 2024 برسم فصلي التسيير والاستثمار من ميزانية التكاليف المشتركة، ما قدره، على التوالي، 34.820 مليون درهم و36.412 مليون درهم، مسجلة، تباعا، انخفاضا وارتفاعا بنسبة 9,97-% و7,71+% مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة في قانون المالية لسنة 2023.